

العنف في المدارس اليمنية

دراسة سوسيو- أنثروبولوجية لظاهرتي العدوان والتخريب

99-2000م

فريق الدراسة

د. محمد احمد قاسم الخياط د. عبد المجيد غالب المخلافي

استهدفت الدراسة، تعرف مدى انتشار العنف في المدرسة اليمنية، والبيئة التي تساعد على انتشاره، وإمكانية الحد منه ومساعدة المؤسسات التعليمية على القيام بواجباتها التربوية والتعليمية. وتتحدد مشكلة الدراسة في أن العنف بدأ يظهر بشكل خفيف، تمثل في السلوك التخريبي لممتلكات ومرافق بعض المدارس، والذي استمر حتى تفاقم إلى درجة التطاول على المعلمين، لأجل ذلك حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- إلى أي مدى ينتشر العنف في المدرسة اليمنية ؟
 - 2- ما طبيعة ومظاهر هذا العنف ؟
 - 3- ما أسباب العنف لدى المستهدفين (التلاميذ - أولياء الأمور) والقائمين (مدراء المدارس) على التعليم ؟
 - 4- ما الأساليب الكفيلة بالحد من العنف من وجهة نظر المستهدفين والقائمين على التعليم ؟
- استخدم في هذه الدراسة منهجين مختلفين: يتمثل المنهج الأول في المنهج الوصفي، ويتمثل الثاني، في المنهج الانثوجرافي، وقد ساعد استخدام المنهج الوصفي في جمع أكبر قدر ممكن من الآراء حول أسباب العنف (الاعتداء على المعلمين والتخريب) ووسائل مكافحته، كما أن استخدام المنهج الانثوجرافي قد أسهم إسهاماً كبيراً في إيضاح الصورة الكاملة للبيئة المدرسية لمدارس العينة بشكل لا يمكن أن يتأتى بدونه.
- تحدد مجتمع الدراسة في كل المدارس الثانوية في ثلاث محافظات هي (صنعاء، تعز، وعدن) وتم اختيار (450) فرداً، عينة للدراسة من (18) مدرسة (أباء، تلاميذ، معلمون، مدراء) ذكور وإناث.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم إعداد ثلاث أدوات، هي:

- الاستبانة: وتمثل الأسباب المؤدية للعنف، وكذا أساليب علاجه، تم تصميمها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.
- الملاحظة: تم فيها رصد كل الظروف والعلاقات والتعاملات وكل أشكال الحوار، التي تدور داخل وخارج حجرات الدرس.
- المقابلة: استخدمت مع التلاميذ، وأبائهم ومع المعلمين الذين وقع عليه الاعتداء. وللتأكد من صدقها، تم تحكيمها من قبل متخصصين وذوي الخبرة.

المعالجة الإحصائية:

وبعد تطبيق أدوات الدراسة ميدانياً، تم جمع المعلومات والبيانات وتفرغها، ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث استخدمت التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، أما بالنسبة للبيانات الناتجة عن الملاحظات والمقابلات؛ فقد تم تصنيفها وتبويبها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1- ندرة حدوث اعتداء التلاميذ أو أولياء أمورهم على المعلمين ومدراء المدارس في مدارس تعز، وعدن، فيما تشكو مدارس أمانة العاصمة من هذه الظاهرة.
- 2- وجود ظاهرة تخريب ممتلكات ومرافق المدارس في مدارس العينة التي تفتقر للحنكة الإدارية وتتصف بالضعف واللامبالاة ويقتصر على مدارس البنين.
- 3- اقتصار ظاهرة العنف والاعتداء على البنين، وتتخذ طبيعة الاعتداء نوعين جسدي وغير جسدي.
- 4- تحددت مظاهر الاعتداء في الاستعراض، العرضي، المنظم.
- 5- اقتصار طبيعة ومظاهر التخريب على مدارس البنين، والذي قد يكون مقصود أو غير مقصود.
- 6- أجمع كل أفراد العينة على معظم أسباب العنف الذي يرفضونه بكل أشكاله وأنواعه.
- 7- المدرسة (معلمون وإداريون) مسئولة مسؤولة كبيرة عن الاعتداءات التي تلحق بالمعلمين ومدراء المدارس، كما أن الأسرة مسئولة كذلك.
- 8- اتفاق أفراد العينة على أن المعلم يتحمل الجزء الأكبر من الأسباب التي تدفع بالتلميذ للاعتداء عليه.
- 9- عدم كفاءة الكادر الإداري المتمثل في غياب ضبط السلوك من أسباب نشوء الاعتداء في المدارس.
- 10- الموقف من التعليم، والرغبة في لفت انتباه الآخرين، والشعور بالقهر، والرغبة في الانتماء، من أسباب الاعتداء على المعلم.

وجاءت المعالجات، مجمله على النحو التالي:

- 1- التأهيل الجيد للمعلم.
- 2- دعم الجهات الحكومية للمدرسة.
- 3- تحديث الإدارة المدرسية.
- 4- تفعيل التواصل بين التعليم العام والتعليم العالي.
- 5- مساهمة وزارة الداخلية في التعليم.

وفي ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بالتالي:

- 1- وضع معايير حديثة لتعيين مدرء مدارس.
- 2- وضع توصيف واضح ودقيق لعمل مدير المدرسة.
- 3- الابتعاد ما أمكن عن أسلوب تعيين مدير للمدرسة مدى الحياة.
- 4- اعتماد مبدأ التقييم السنوي للمدارس (مدرسة - مدير - معلم - الخ).
- 5- تسليم المدرسة كعهدة لمدير المدرسة عند تعيينه، وتسترد منه كما تسلمها عند انتهاء فترة عمله.
- 6- عقد دورات في الإدارة للمدرء الحاليين، واشتراط دبلوم إدارة للتعيين في منصب مدير مدرسة.
- 7- وضع قواعد للسلوك مكتوبة، على أن يتم إشهارها وتفعيلها والتذكير بها بصفة دورية.
- 8- وضع معايير عالية وطموحة لتعيين المعلمين في كل مراحل التعليم.
- 9- عقد دورات للتدريب أثناء الخدمة للمعلمين في كل من التخصص العلمي والمهني والعلاقات الاجتماعية.
- 10- الحرص على توفير غرف خاصة بالمعلمين تليق بهم.
- 11- التفاهم مع وزارتي الدفاع والداخلية بخصوص اعتداءات ضباط القوات المسلحة والأمن على المعلمين.
- 12- سن تشريعات، أو إصدار قوانين وزارية قاسية ضد الممارسات السياسية (الحزبية) للمعلمين داخل المدارس.
- 13- إعادة تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين الحاليين، وعدم قبول أي عامل في هذا المجال مستقبلاً ما لم يكن من كلية أو قسم الخدمة الاجتماعية.
- 14- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المدارس، وتوفير كل ما يلزم لتفعيل دوره.
- 15- إلزام المدارس بتفعيل الأنشطة الطلابية.
- 16- تقسيم المدارس الكبيرة العدد، إلى مدرستين أو أكثر تحت إدارات مختلفة.